

# مؤتمر نزع السلاح

ARABIC

---

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والخمسين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف

يوم الخميس ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد بابلو ماسيدو (المكسيك)

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٥٣ لمؤتمر نزع السلاح.

إنه لشرف عظيم لي أن أرحب ترحيباً حاراً باسم مؤتمر نزع السلاح بسعادة وزير خارجية سري لانكا السيد تيرون فيرناندو الذي سيتحدث إلى المؤتمر اليوم. إن حضوره في هذا المحفل يبين مرة أخرى التزام حكومة سري لانكا ووزير الخارجية شخصياً بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وبعمل مؤتمرنا بوجه خاص. كما أود الترحيب اليوم بالدكتور رولف موتزينيخ، عضو البرلمان الألماني، الذي يشارك في الجلسة العامة لهذا اليوم.

أتشرف بدعوة وزير خارجية سري لانكا إلى التحدث إلى المؤتمر. تفضلوا بسعادة الوزير.

السيد فيرناندو (سري لانكا) (الكلمة بالإنكليزية): إني أشعر بسعادة عارمة وأنا أتوجه بالكلمة، باسم سري لانكا، إلى هذا المحفل الفريد، مؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي، سيادة الرئيس، بداية، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأتمنى لكم التوفيق في مساعيكم لتوجيه أعمال المؤتمر. وأود أن أعرب عن رغبتنا الصادقة في توصل مؤتمر نزع السلاح هذه السنة إلى توافق في الآراء على برنامج عمله. وفي هذا الصدد، تعدّ المقترحات التي قدمها السفراء الخمسة مفيدة جداً، وعلينا أن نشكرهم على ما بذلوه من جهود لا تكلّ. وتدعم سري لانكا هذه المقترحات دعماً كاملاً.

وتعارض سري لانكا بشدة انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية. وكانت سري لانكا، ولا تزال، تؤيد القضاء التام والعام على الأسلحة النووية.

ويعد نزع السلاح النووي مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي برمته. فقد كتب اللورد برتراند راسل في عام ١٩٦١: "إن احتمال نشوب حرب نووية يبدو أكبر بكثير من عدم نشوبها". إنها لم تنشب لمدة ٥٣ سنة، لكنها قد تنشب غداً.

وتشعر سري لانكا، شأنها كشأن أمم أخرى كثيرة، بالقلق إزاء التقدم البطيء في نزع السلاح النووي. وعلى الدول النووية أن تقوم بدور رئيسي في هذا المضمار.

وقد اعتاد بلدي، سري لانكا، ومصر على طرح قرار بشأن "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" في اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويدعو القرار إلى استئناف المفاوضات التي توقفت بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمركم في أقرب وقت ممكن.

وتؤيد سري لانكا إنشاء لجنة مخصصة في مؤتمركم تتفاوض على وضع معاهدة متعددة الأطراف غير تمييزية يمكن التحقق الفعلي منها تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، مع مراعاة أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

كما تؤيد سري لانكا عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح، وتدعم بوجه خاص اقتراح الأمين العام، كوفي عنان، عقد مؤتمر دولي يركز على القضاء على المخاطر النووية.

ونظّل قلقين إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات التي تتضمنها الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، ولا سيما التدابير الـ ١٣ التي وافقت الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على اتخاذها. ولا يمكن بأي حال الرضا بالوضع القائم. وأعتقد أنه لم يكن هناك، أيام الحرب الباردة، رضا بالوضع القائم. إننا نعيش اليوم وضعاً أخطر لأننا ننزع إلى الرضا بالوضع أكثر من ذي قبل. وقد قال نايجل كالدرد في كتابه *Nuclear Nightmares*: "حدد مدير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، كرستوفر بيرترام، إمكان استفادة دولة صغيرة من استعمال الأسلحة النووية ضد جارٍ لها بأنه إحدى أسوأ نتائج الانتشار. فإن هي بلغت أهدافها العسكرية والسياسية بسهولة، فإن المحذور الذي كان سارياً منذ ناغازاكي ربما نُقض وربما أصبحت الحرب النووية تعتبر طريقة عملية لتسوية المنازعات الدولية. لكن، ماذا عن التهديد المقابل، تهديد حرب إقليمية محدودة تتحول تدريجياً إلى حرب نووية عالمية؟".

وريثما تدخل معاهد الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ، تأمل سري لانكا أن تستمر الدول النووية والدول القادرة على إنتاج أسلحة نووية في وقف التفجيرات التجريبية للسلاح النووي.

وقد أضر التهديد الإرهابي، المحتمل والفعلي على السواء، ليس فقط بالأمن الداخلي للدول، بل أيضاً بالعلاقات الأمنية الدولية. إن الخطر الذي يمثله اقتناء الإرهابيين أسلحة دمار شامل لم يعد محض خيال، لأن العالم قد شهد هجمات إرهابية مدمرة لم يسبق لها مثيل في العديد من البلدان. لذا، ينبغي التفعيل التام لجميع الاتفاقيات والأطر والاتفاقات المتعددة الأطراف التي اتفقنا عليها، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقات الضمانات المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية توطيد عزمنا المشترك على مكافحة الإرهاب. ومن شأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أن يساهم مساهمة كبيرة أيضاً في بلوغ هذا الهدف.

واسمحوا لي بأن أعتنم هذه الفرصة لأوجز بعض التدابير المهمة التي اتخذتها سري لانكا في مجال الأسلحة التقليدية.

إننا نُولي أهمية كبيرة لمنع الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة ومكافحته والقضاء عليه، وشاركنا بجملة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المعقود في عام ٢٠٠١، وفي أول اجتماع للدول مرة كل سنتين الذي عقد في عام ٢٠٠٣. وقد أدت حصيلة مؤتمر عام ٢٠٠١، ولا سيما برنامج عمله، دوراً رئيسياً في إذكاء وعي الوكالات الحكومية والمجتمع المدني

بالقضية. وقد أشرفت سري لانكا على الانتهاء من إنشاء لجنة وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة.

ويجري اتخاذ إجراءات في سري لانكا لوضع تدابير تشريعية وطنية تتوافق مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي هي طرف فيها. وستفرض تلك التدابير، بمجرد سنّها، رقابة قانونية على واردات وصادرات بعض المواد الكيميائية المشار إليها في الاتفاقية.

ومع أن سري لانكا تظل خارج اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام المضادة للأفراد، فقد كانت تدعم مبدئياً ودائماً الأهداف الإنسانية لهذا الصك الدولي الرئيسي. وقد أقدمت حكومة سري لانكا على وضع برنامج عمل إنساني شامل لمكافحة الألغام محدّدة هدفاً شاملاً يتمثل في جعل سري لانكا بلداً خالياً من الألغام بحلول نهاية ٢٠٠٦. وقد أنشئت لجنة توجيه وطنية لمكافحة الألغام بغرض تنسيق هذا البرنامج.

وقال رئيس وزراء سري لانكا في الخطاب الذي وجهه إلى الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ إن سري لانكا تعيد النظر في موقفها من اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام المضادة للأفراد لتصبح طرفاً فيها مع تنامي الثقة في عملية السلام. وينبغي أن أشير إلى أن حركة نمور تاميل إيلام للتحرير، شريكنا في عملية السلام، قد تعاون معنا في برنامج إزالة الألغام.

وتجري مشاورات بين الوزارات للعمل على انضمام سري لانكا إلى "اتفاقية حظر أو تقييد أسلحة تقييدية معينة"، بما في ذلك بروتوكولها الثاني المعدل المتعلق بالألغام الأرضية، كخطوة أولى في طريق تنفيذ التزامنا بحل قضية الألغام الأرضية. كما أننا نستكشف إمكان تبادل المعلومات، عند الاقتضاء، في إطار المادة ٧ من الاتفاقية.

وفي الختام، فإن استحداث ملاذات آمنة لأفراد أو مجموعات أمم تحميها من أسلحة الدمار الشامل قد أصبح مصدر تهديد للسلم والأمن الدوليين. وعليه، فإننا نضم صوتنا إلى من يكررون تأكيد فعالية النهج المتعددة الأطراف بوصفها وسيلة لتحقيق المزيد من الأمن للجميع. ونرى أن التدابير المتعددة الأطراف، بطبيعتها، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا نزع السلاح والأمن، تحبذ الحوار على الخطاب الانفرادي، والسعي للتوفيق على الهيمنة، والتشاور على الإملاءات، والتعاون على المواجهة. ونعتقد حازمين أن الوفاء باحتياجات وشروط الأمن الفردي والأمن الجماعي يتم على النحو الأمثل عن طريق التدابير المتعددة الأطراف وعمليات التشاور التي تحظى بالمشروعية والمساندة الدوليتين.

وأنا أتوجه بالدعاء أن "تصدأ" أسلحة الدمار "وهي في سلم".

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر سعادة وزير خارجية سري لانكا الموقر على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. والآن، سأعلق الجلسة العامة لبضع دقائق لأرافق سعادته حتى باب قاعة المجلس.

عُلقت الجلسة الساعة ١٠/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٠/٣٠.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): الآن، أدعو ممثل إسبانيا الموقر، سعادة السفير كارلوس ميراندا.

السيد ميراندا (إسبانيا) (الكلمة بالإسبانية): في ١١ آذار/مارس من هذه السنة، وبعد مرور سنتين ونصف على ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، شُن هجوم في مدريد ذهب ضحيته أكثر من ٢٠٠ قتيل ١٤٠٠ جريح. وأياً كان أصل المجموعة الإرهابية، فإن هذا الاعتداء يبرز مرة أخرى حقيقة أن الإرهاب، الذي لا يمكن تبريره وقبوله في كل الأحوال، لا يعرف الحدود ويهدد الجميع. لذا، أعتقد أنه بوسعي التأكيد أن الحاضرين في مؤتمر نزع السلاح لا بدّ وأنهم يدركون إدراكاً متزايداً ضرورة منع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

ولبلوغ هذا الهدف، من اللازم مواصلة التحرك في ثلاثة اتجاهات. أولاً وقبل كل شيء، يجب أن نتأكد من أن أسلحة الدمار الشامل، متى وجدت، وجب إخضاعها لتدابير أمنية وحمائية تمنع الإرهابيين من الحصول عليها. ثانياً، لا بد من الاستمرار في دعم السياسات الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل أو مكوناتها. ومن الممكن إعطاء الأولوية لهذين المجالين، لكن ينبغي ألا يجعلنا ذلك نغفل حقيقة أنه ينبغي أن تدرس أيضاً التدابير الموجهة صوب إزالة أسلحة الدمار الشامل.

سيدي الرئيس، لقد ترحّمتم يوم الخميس الماضي، نيابة عن المؤتمر، على أرواح ضحايا اعتداء مدريد، الذين لم يكونوا كلهم إسبانيين، وسجل مؤتمر نزع السلاح ضمن مواقفه الوقوف دقيقة صمت مؤثرة ملؤها التضامن، ولذلك أود شكركم مرة أخرى.

واليوم، لا تزال مهمة الاتفاق على برنامج عمل معلقة في مؤتمر نزع السلاح. وأنا أعتقد أنكم، سيدي الرئيس، تملكون المهارات الكافية لتوجيهنا الوجهة الصحيحة نحو إقرار برنامج العمل هذا، مضيفين جهودكم إلى الجهود التي بذلها أسلافكم في هذا المنصب.

ويرى البعض أن مدة الرئاسة القصيرة موطن ضعف وظيفي. لكن، ينبغي أيضاً أن نأخذ في الحسبان أن للتعاقب السريع على الرئاسة ميزةً سياسية تتمثل في إشراك جميع وفود البلدان الأعضاء في المؤتمر في إدارة مؤتمر نزع السلاح بطريقة جماعية.

ونظراً إلى الروابط الوثيقة التي تربط إسبانيا بالمكسيك، فلا شيء يسعدني أكثر من أن أرى نجاح المؤتمر في إقرار برنامج عمل أثناء ولايتكم، وأهنتكم على تعيينكم. وأعتقد أن إقرار برنامج العمل هو أفضل إشادة يمكن أن يقدمها المؤتمر ليس لضحايا اعتداء مدريد فقط، بل لجميع ضحايا الإرهاب أينما كانوا أيضاً.

وقد لاحظنا خلال الأيام الثلاثة الماضية أن العديد من الوزراء جاءوا إلى هذه القاعة يدعون المؤتمر إلى استئناف مفاوضاته على القضايا الموضوعية ويشددون على أن المؤتمر لا يمكن أن يظل، في الظروف الحالية، بمنأى من الجهود الجماعية الذي تبذله بلداننا جميعاً لجعل عالمنا آمناً، والذي يشمل مكافحة الإرهاب.

وإذا استمر المؤتمر في عدم تحريكه ساكناً، فإن الضرر الرئيسي لن يصيب المؤتمر وحده، باعتباره أداة وُضعت جانباً، وإنما يصيب أيضاً مصداقية البلدان التي هي أعضاء فيه. إن انعدام المصداقية هو دائماً موطن ضعف ومطعن. وفيما يتعلق بالقضايا الأمنية، فإن هذا النوع من الضعف لا يساعد سوى الإرهابيين والدول التي لا تحترم الالتزامات التي قطعتها أو التي لا تريد قطعها أصلاً.

ولذلك، وفي الوقت الذي أتمنى لكم، سيدي الرئيس، التوفيق في مساعيكم التي يمكنكم التعويل على تعاون الوفد الإسباني في إنجازها، اسمحوا لي بأن أوجه نداءً إلى جميع البلدان الأعضاء في المؤتمر بأن تبذل قصارى جهدها للتوصل إلى برنامج عمل.

ولإحراز تقدم في هذا الاتجاه، فإن إسبانيا، كما سبق أن أشرت، مستعدة لدعم الاقتراح القائل بأنه ينبغي عقد جلسات عامة غير رسمية بقصد تبادل وجهات النظر بشأن المواضيع الواردة على جدول الأعمال الذي أقرناه في بداية العام، والذي استُكمل ببيان رئاسي كما تتذكرون. هذا الاقتراح قدمه في بداية الأمر سلفكم في الرئاسة، السفيرة أمينة محمد من كينيا التي أهنئها على العمل الذي قامت به.

إن وفد بلدي يقف موقفاً مرناً ويسعى إلى أن يكون بناءً. ويدرك بلدي إذن أنه لا يمكن استبعاد القضايا الجديدة من النقاش غير الرسمي المقترح دون المساس بالصيغة التي تجعله ممكناً.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر ممثل إسبانيا الموقر على بيانه وعلى عبارات التشجيع الحارة جداً التي وجهها للرئاسة وللجهود التي بذلتها. هذا، ولا يوجد متكلمون آخرون على القائمة لهذا اليوم. لكن، هل يرغب أي من الوفود في أن يتدخل في هذه المرحلة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك، وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. وستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر في الساعة العاشرة صباحاً من يوم الخميس ٢٥ آذار/مارس في هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

-----